المملكة المغربية

وزارة الاقتصاد والمالية

ميزانية المواطن

لتقديم مقتضيات قانون المالية لسنة 2014 للمواطن

يأتي إصدار ميزانية المواطن لسنة 2014، للمرة الثالثة على التوالي لتكريس نهج الشفافية الذي جعلته الحكومة في صدارة أولوياتها، باعتبار الولوج إلى المعلومة أصبح حقا دستوريا.

و تهدف هذه الوثيقة، التي عملنا على إغنائها بناء على استطلاع رأي المواطنين والحوار مع فعاليات المجتمع المدني، إلى تمكين المواطن العادي و المتخصص على حد سواء، من التفاعل مع مقترحات قانون المالية على مستوى الإعداد، و الفرضيات التي بني عليها، و التوجهات المؤطرة له، و كذا معطياته المرقمة و توزيعها على مختلف البرامج والمشاريع، بالإضافة إلى التدابير المزمع اتخاذها خاصة على المستويين الجمركي و الجبائي.

و بصفة أدق، فإن هذه الوثيقة، التي تشكل صورة مبسطة لقانون المالية لسنة 2014، تمكن المواطنين بمختلف فئاتهم و تطلعاتهم، من التعرف على محتوى تنزيل البرنامج الحكومي على المستوى المؤسساتي و الاقتصادي و الاجتماعي معززا بمؤشرات تخص ما أنجز و ما هو متوقع بالنسبة لسنة 2014 و ما يلي من السنوات، مع التركيز على التدابير الموجهة لتلبية الاحتياجات الضرورية للمواطنين، و ذلك وفقا للأولويات و المتطلبات المجتمعية المطروحة، خاصة بالنسبة للفئات المعوزة، و ساكنة العالم القروي و المناطق النائية بما يحقق مبدأ العدالة الاجتماعية و تكافؤ الفرص.

و يرتكز قانون المالية لسنة 2014، الذي ترمي هذه الوثيقة إلى تقديمه للمواطن، في بلورة توجهاته ومضامينه على التوجيهات الملكية السامية الواردة في خطبه بمناسبة عيد العرش المجيد و ذكرى ثورة الملك والشعب وافتتاح السنة التشريعية الحالية، و كذا على الالتزامات المتخذة في إطار البرنامج الحكومي.

كما يعتبر قانون المالية هذا، حلقة أساسية في مسار تفعيل الإصلاحات التي نهجتها بلادنا تحت القيادة السامية لجلالة الملك نصره الله، إصلاحات تندرج في صلب المشروع التنموي الشامل الذي على أساسه حققت بلادنا مكتسبات كبرى في مجال البناء و تدارك الخصاص، سواء تعلق الأمر بالبنى التحتية، أو بتنويع و تحديث النسيج الاقتصادي، أو بالتأطير المتوسط والبعيد المدى لمختلف القطاعات الحيوية ضمن استراتيجيات مدروسة بدأت تعطي أكلها على مستوى بنية مصادر النمو؛ وسواء تعلق الأمر بالتنمية البشرية بمختلف أبعادها.

لقد صِيغت مجموع تدابير و إجراءات قانون المالية لسنة 2014 وفق تصور مندمج و متكامل، ينبني على الواقعية في تحديد أهدافه، ويجعل من استعادة الثقة في اقتصادنا و ماليتنا مرتكزا لبرامجه و سياساته، و يصبو إلى إحياء الأمل في مغرب الغد، مغرب متقدم و مزدهر يضمن فرص العيش الكريم للجميع.

1. سياق إعداد قانون المالية لسنة 2014

السياق الدولي :

- انتعاش تدريجي للنمو الاقتصادي العالمي و للتجارة العالمية؛
- ظهور بوادر تعافي منطقة الأورو من الركود الاقتصادي الذي عانت منه لستة فصول متتالية، خاصة ألمانيا وفرنسا ؛
- استمرار عدم استقرار أسعار المواد الأساسية في ارتباط مع تفاقم المخاطر الجيوسياسية والانتعاش التدريجي للاقتصاد العالمي ؛
- استمرار المخاطر المرتبطة بتداعيات الأزمة.

نسبة إلى الناتج المحلي	معدل النمو	
	2013	2014
العالم	2,9	3,6
منطقة الأورو	-0,4	1,0
التجارة العالمية	2,9	4,9

السياق الوطني :

تحسن مستوى النمو الاقتصادي:

ارتفاع توقعات النمو لسنة 2013 من 4,5 % إلى 4,8 %

النمو السنوي للناتج الداخلي الخام ب % (حسب أسعار السنة الماضية)

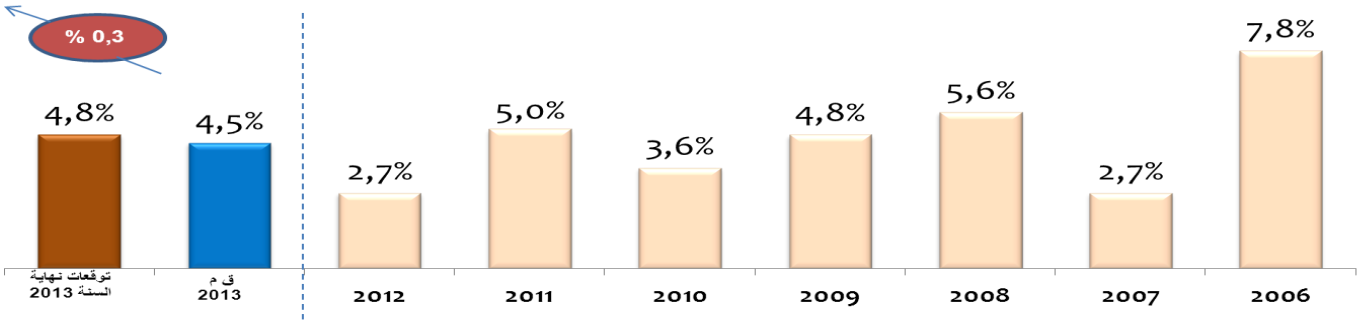

أداء جيد للقطاع الفلاحي وتحسن تدريجي للقطاعات غير الفلاحية:

ساهم الأداء الجيد للقطاع الفلاحي في تعويض تراجع بعض الانشطة المرتبطة بالقطاعات غير الفلاحية

النمو السنوي للقيمة المضافة القطاعية

القطاع الفلاحي

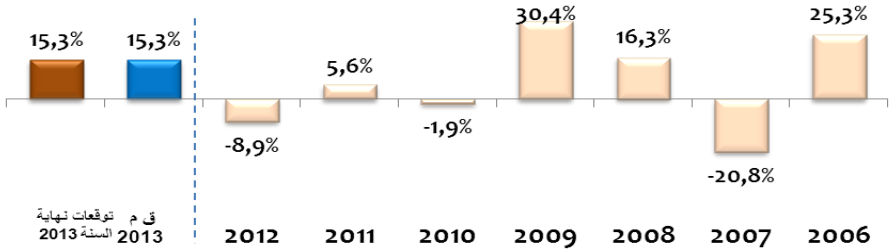

- بلغ إنتاج الحبوب 97 مليون قنطار أي ثاني إنتاج قياسي منذ الشروع في مخطط المغرب الأخضر؛
- استفادت المنتجات الفلاحية الأخرى وخاصة أشجار الفواكه وزراعة الخضراوات، من الأجواء المناخية الجيدة ومن ارتفاع حقينة السدود التي بلغت 71 % إلى نهاية غشت مقابل 57 % في نفس الشهر من السنة الماضية.

القطاع غير الفلاحي

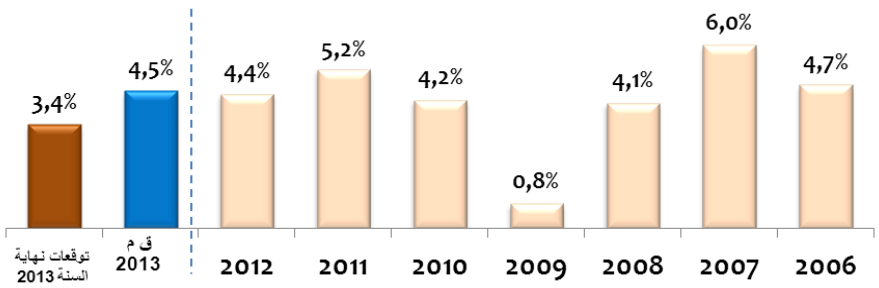

بالمقابل :

- تم تسجيل انخفاض الناتج الداخلي الخام غير الفلاحي نتيجة تراجع أنشطة العقار و الماء والكهرباء و الصناعات الاستخراجية وضعف انتاجية الصناعات التحويلية و الخدمات؛
- في حين عرفت بعض القطاعات نموا جيدا كصناعة السيارات وصناعة الطائرات والصناعات الغذائية والالكترونيك والسياحة والاتصالات خاصة خلال الفصل الثاني من سنة 2013.

2. فرضيات قانون المالية لسنة 2014 :

معدل النمو :

%4,2

عجز الميزانية :

%4,9 من الناتج الداخلي الخام
(46,6 مليار درهم)

متوسط سعر البترول :

105 دولار للبرميل

سعر الصرف :

8,5 (دولار/درهم)

معدل التضخم :

%2

3. موارد ونفقات الدولة

1.3 مجموع الموارد و النفقات :

I - موارد الدولة :	تقديرات الموارد 2013	تقديرات الموارد 2014	التغيرات المطلقـة	النسبة المائوية للتغيرات
- موارد الميزانية العامة :	**283 505**	**262 330**	**-19 074**	**-6,7%**
- الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، منها:	77 546	77 167	-379	-0,49%
✓الضريبة على الشركات	42 538	39 710	-2 828	-6,6%
✓الضريبة على الدخل	32 947	35 137	2 190	6,6%
- الضرائب غير المباشرة، منها:	78 932	80 630	1 698	2,2%
✓الضريبة على القيمة المضافة	56 168	57 195	1 027	1,8%
✓الضريبة الداخلية على الاستهلاك	22 764	23 435	671	2,9%
- الرسوم الجمركية	9 076	7 700	-1 376	-15,2%
- رسوم التسجيل والتمبر	13 843	14 661	818	5,9%
- حصيلة تفويت مساهمات الدولة	---	---	---	---
- حصيلة مؤسسات الاحتكار والاستغلالات والمساهمات المالية للدولة	12 563	10 841	-1 722	-13,7%
- عائدات أملاك الدولة	465	465	0	---
- موارد مختلفة	5 184	4 755	-429	-8,3%
- موارد الإقتراضات والهبات و الوصايا	85 896	66 112	-19 784	-23,0%
- موارد ميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	**3 095**	**3 090**	**-4**	**-0,1%**
- موارد الحسابات الخصوصية للخزينة	**59 313**	**69 756**	**10 443**	**17,6%**
مجموع موارد الدولة	**345 913**	**335 177**	**-10 735**	**-3,1%**

II- نفقات الدولة :	المبالغ القصوى تقديرات 2013	المبالغ القصوى تقديرات 2014	التغيرات المطلقـة	النسبة المائوية للتغيرات
- نفقات التسيير للميزانية العامة :	**199 260**	**199 353**	**93**	**0,0%**
- نفقات الموظفين	98 000	103 700	5 700	5,8%
- نفقات المعدات والنفقات المختلفة	30 184	30 959	775	2,6%
- التكاليف المشتركة	68 410	62 028	-6 382	-9,3%
- النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية	2 666	2 666	0	0,0%
- نفقات الفوائد والعمولات المتعلقة بالدين العمومي	22 392	23 935	1 542	6,9%
- نفقات استهلاكات الدين العمومي المتوسط والطويل الأجل	16 877	33 378	16 501	97,8%
- نفقات الإستغلال لميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	**2 229**	**2 186**	**-44**	**-2,0%**
- نفقات الإستثمار للميزانية العامة	**58 905**	**49 502**	**-9 403**	**-16,0%**
- نفقات الإستثمار لميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	**865**	**905**	**39**	**4,6%**
- نفقات الحسابات الخصوصية للخزينة	**57 674**	**57 942**	**269**	**0,5%**
مجموع نفقات الدولة	**358 203**	**367 201**	**8 999**	**2,5%**

2.3 الموارد الضريبية :

1.2.3 توزيع الموارد الضريبية للميزانية العامة برسم قانون المالية لسنة 2014

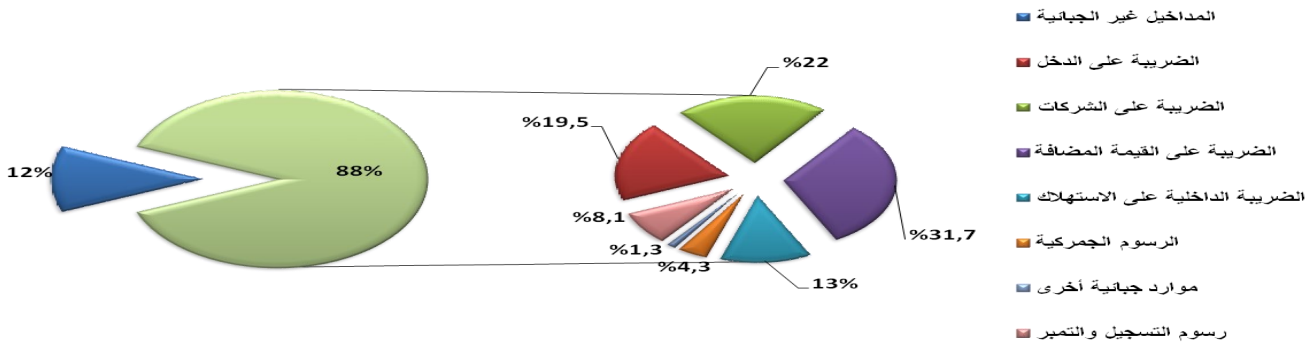

* دون احتساب موارد الاقتراضات و الهبات و الوصايا

تمثل الضرائب غير المباشرة حوالي 44,8% من المداخيل الجبائية وذلك بمبلغ يقدر ب 80,63 مليار درهم، مقابل 78,93 مليار درهم سنة 2013 منها :

- ✓ 57,2 مليار درهم برسم الضريبة على القيمة المضافة، أي ما يمثل 31,7% من المداخيل الجبائية.
- ✓ 23,4 مليار درهم برسم الضريبة الداخلية على الاستهلاك، أي ما يمثل 13% من المداخيل الجبائية.

تمثل الضرائب المباشرة حوالي 42,8% من المداخيل الجبائية و ذلك بمبلغ يقدر ب 77,2 مليار درهم، مقابل 77,5 مليار درهم سنة 2013 منها :

- ✓ 39,7 مليار درهم برسم الضريبة على الشركات، أي ما يمثل 22% من المداخيل الجبائية.
- ✓ 35,1 مليار درهم برسم الضريبة على الدخل، أي ما يمثل 19,5% من المداخيل الجبائية.

2.2.3 تصنيف الملزمين الضريبيين المائة الأوائل برسم الضريبة على الشركات لسنتي 2012 و2013

أصناف الملزمين الضريبيين		المؤسسات البنكية	المقاولات الصناعية والخدمات	شركات التمويل والتأمين	المجموع
إنجازات 2012	عدد الشركات	20	52	28	100
	المبلغ بملايين الدراهم	6 598	5 963	2 421	14 982
إنجازات 2013	عدد الشركات	20	52	28	100
	المبلغ بملايين الدراهم	6 731	5 543	2 100	14 374

توزيع المداخيل حسب أصناف الملزمين الضريبيين المائة الأوائل برسم الضريبة على الشركات لسنة 2013

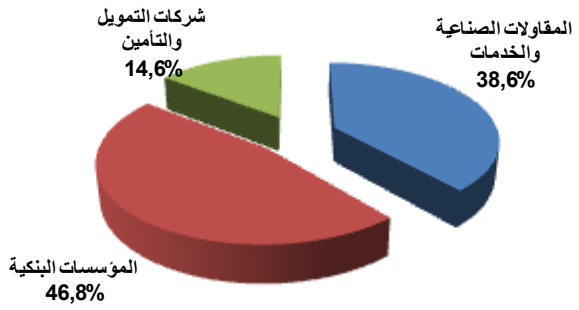

و للمزيد من المعلومات حول التدابير الجبائية، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب بالعنوان التالي:
www.tax.gov.ma

أما فيما يخص التدابير الجمركية، فيرجى زيارة الموقع الإلكتروني لإدارة الجمارك و الضرائب الغير المباشرة بالعنوان التالي:
www.douane.gov.ma

2.3 الموارد الضريبية :

3.2.3 الضريبة على الشركات حسب أصناف الملزمين بملايين الدراهم :

أصناف الملزمين	قانون المالية لسنة 2013	تحيين توقعات 2013 *	قانون المالية لسنة 2014**
المؤسسات البنكية	7 231	6 731	6 500
المقاولات الصناعية و الخدمات	30 090	27 712	28 460
شركات التمويل والتأمين	2 514	2 303	2 190
آخرون	2 703	2 597	2 560
المجموع	**42 538**	**39 343**	**39 710**

(*) تثبيت التوقعات
(**) توقعات

توزيع الضريبة على الشركات حسب أصناف الملزمين برسم قانون المالية لسنة 2014

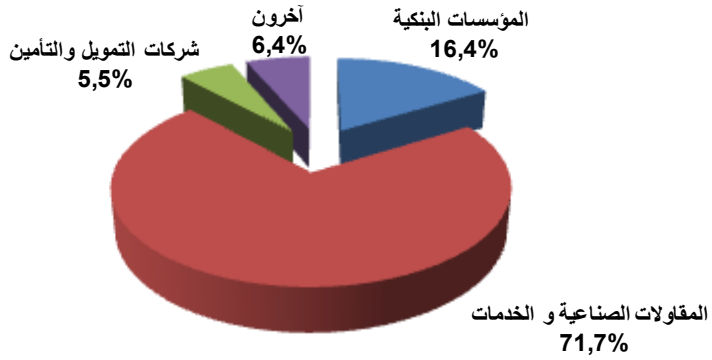

4.2.3 الضريبة على الدخل حسب نوعية الدخل بملايين الدراهم :

صنف الملزمين الضريبيين	قانون المالية لسنة 2013	تحيين توقعات 2013	قانون المالية لسنة 2014*
الموظفون	7 457	8 375	8 860
أجراء القطاع الخاص	16 029	16 729	17 900
المهنيون (المهن الحرة)	3 547	3 497	3 497
آخرون	5 914	4 779	4 880
المجموع	**32 947**	**33 380**	**35 137**

توزيع الضريبة على الدخل حسب نوعية الدخل برسم قانون المالية لسنة 2014

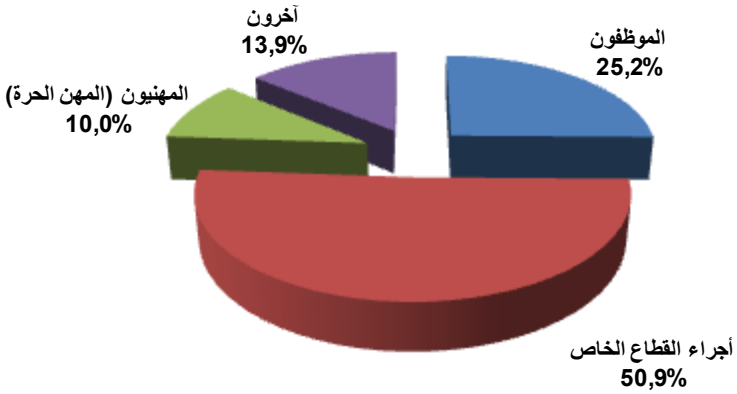

5.2.3 الامتيازات الضريبية :

1.5.2.3 توزيع النفقات الضريبية (*) حسب طبيعة المستفيدين برسم سنتي 2012 و2013

المستفيدون	2012		2013	
	عدد الامتيازات	المبلغ بملايين الدراهم	عدد الامتيازات	المبلغ بملايين الدراهم
المقاولات	**178**	**22 366**	**184**	**20 428**
المنعشون العقاريون	18	2 940	18	2 760
الفلاحون	23	3 911	23	3 878
المصدرون	13	4 389	13	3 622
الصيادون	7	998	7	933
المؤسسات التعليمية	14	59	14	74
الأسر	**107**	**9 238**	**111**	**9 880**
الأجراء	19	1 662	19	1 676
صغار المصنعين	10	540	10	588
حرفيون آخرون	5	163	5	164
الخدمات العمومية	**56**	**4 440**	**56**	**3 612**
الدولة	28	3 200	28	3 478
وكالات التنمية	20	946	20	25
المؤسسات العمومية	8	294	8	109
آخرون	**61**	**194**	**61**	**253**
المجموع	**402**	**36 238**	**412**	**34 173**

2.5.2.3 توزيع النفقات الضريبية حسب القطاعات برسم سنتي 2012 و 2013

القطاعات	2012		2013	
	عدد الامتيازات التي تم إحصاؤها	المبلغ بملايين الدراهم	عدد الامتيازات التي تم إحصاؤها	المبلغ بملايين الدراهم
الأنشطة العقارية	44	6258	46	6075
الفلاحة والصيد البحري	31	4222	31	4183
النشر والطبع	4	245	4	211
الكهرباء والنفط والغاز	4	773	4	725
الصادرات	13	4389	13	3622
صناعة السيارات والصناعات الكيميائية	5	433	5	382
الصناعات الغذائية	14	2707	14	2640
القطاع المالي	40	1703	44	1568
الاحتياط الاجتماعي	18	2955	18	3247
المناطق	28	1564	27	355
الصحة والقطاع الاجتماعي	52	1611	52	1687
قطاع النقل	19	1224	21	1339
المرافق العمومية	16	2231	17	2513
السياحة	4	446	4	362
تدابير تستفيد منها كافة القطاعات	27	4531	29	4308
قطاعات أخرى	83	947	83	957
المجموع	**402**	**36238**	**412**	**34173**

تعريف النفقات الضريبية : يتضمن النظام الضريبي عدة استثناءات في شكل إعفاءات أوتخفيضات ضريبية أوإسقاطات من القاعدة الضريبية، إلى جانب أسعار تفضيلية وينجم عن هذه الاستثناءات نقص مالي هام في الميزانية العامة للدولة وهي تشبه بذلك النفقات العمومية المباشرة من حيث الانعكاسات التي تخلفها على الميزانية، ولهذا سميت بالنفقات الجبائية.

نفقات الميزانية العامة برسم سنة 2014

♦ نفقات التسيير:

كتلة الأجور (103,7 مليار درهم) :

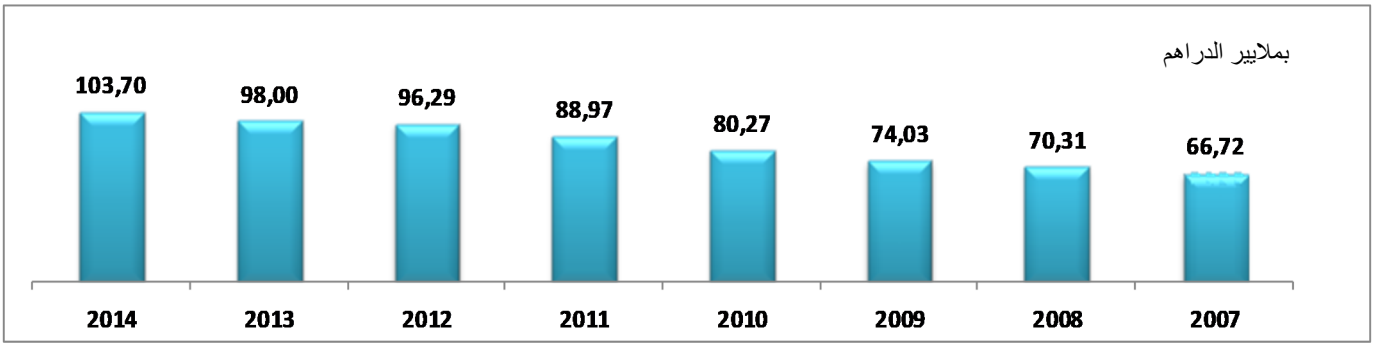

توزيع كتلة الأجور

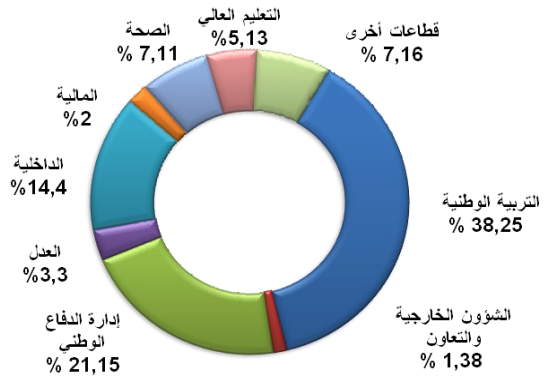

نفقات المعدات و النفقات المختلفة (30,96 مليار درهم):

⇐ حافظت هذه النفقات على المستوى المسجل برسم سنة **2013** ، وذلك عملا بالتوجهات الحكومية الرامية إلى مواصلة ضبط هذا النوع من النفقات و ربطها بالحاجيات الضرورية والملحة للإدارات، دون التأثير على مستوى الخدمات العمومية المقدمة للمواطنين.

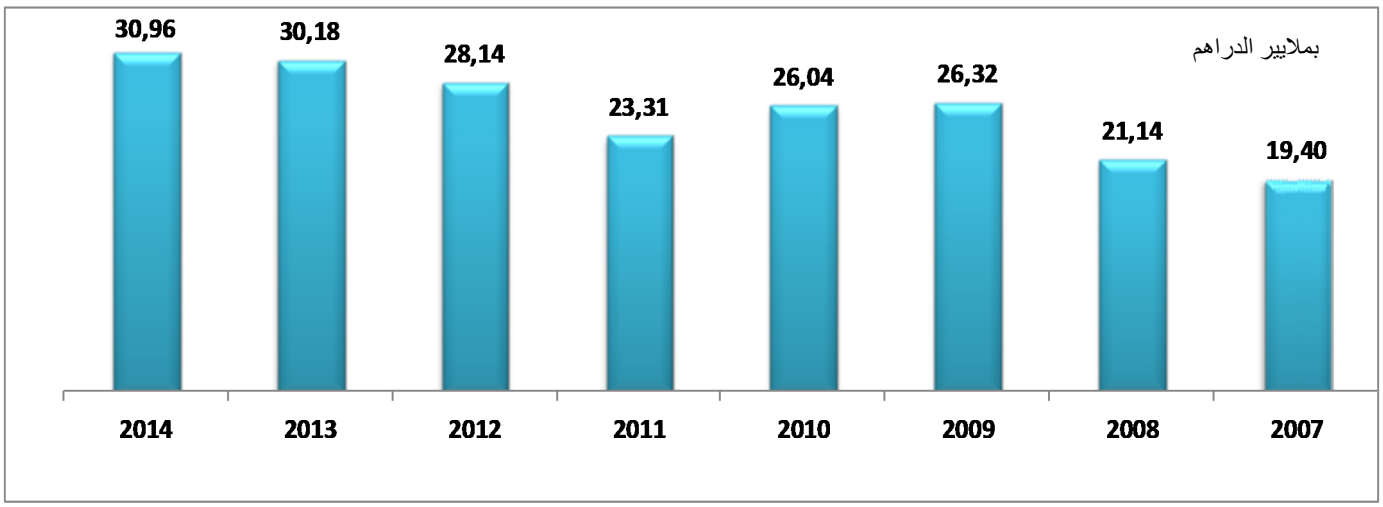

3.3 النفقات :

نفقات الميزانية العامة برسم سنة 2014

النفقات المشتركة :

- المساهمة في أنظمة التقاعد (13,53 مليار درهم)

⇐ **التي تهم بالأساس:**

+ 998 مليون درهم : مساهمات الدولة في الصندوق المغربي للتقاعد (مساهمات جديدة للمناصب المحدثة)؛
+ 399 مليون درهم : تصفية جزء من متأخرات الدولة لفائدة الصندوق المغربي للتقاعد.
+ 100 مليون درهم : تحمل عجز نظام معاشات تقاعد العسكرية.

- دعم أسعار المواد الاستهلاكية (41,65 مليار درهم)

⇐ **تحملات 2014 : 33 مليار درهم** { المواد النفطية: 28 مليار درهم ; المواد الغذائية : 5 مليار درهم }

⇐ **متأخرات 2013 : 6,65 مليار درهم؛**

⇐ **التدابير المرافقة: 2 مليار درهم.**

⇐ **مساهمة الدولة كمشغل في التغطية الصحية.**

⇐ **تنفيذ الأحكام القضائية و الادارية؛**

⇐ **تعويضات خاصة في حالة الوفاة؛**

⇐ **معاشات استثنائية.**

- المساهمة في صناديق الاحتياط الاجتماعي (2 مليار درهم)

- عمليات أخرى (4,85 مليار درهم)

♦ نفقات الاستثمار: 49,5 مليار درهم

⇐ إعطاء الأولوية للمشاريع الاجتماعية التي توجد في طور الإنجاز و تلك المستفيدة من تمويل خارجي خصوصا التي تندرج في إطار الهبات؛

⇐ تصفية الاعتمادات المرحلة.

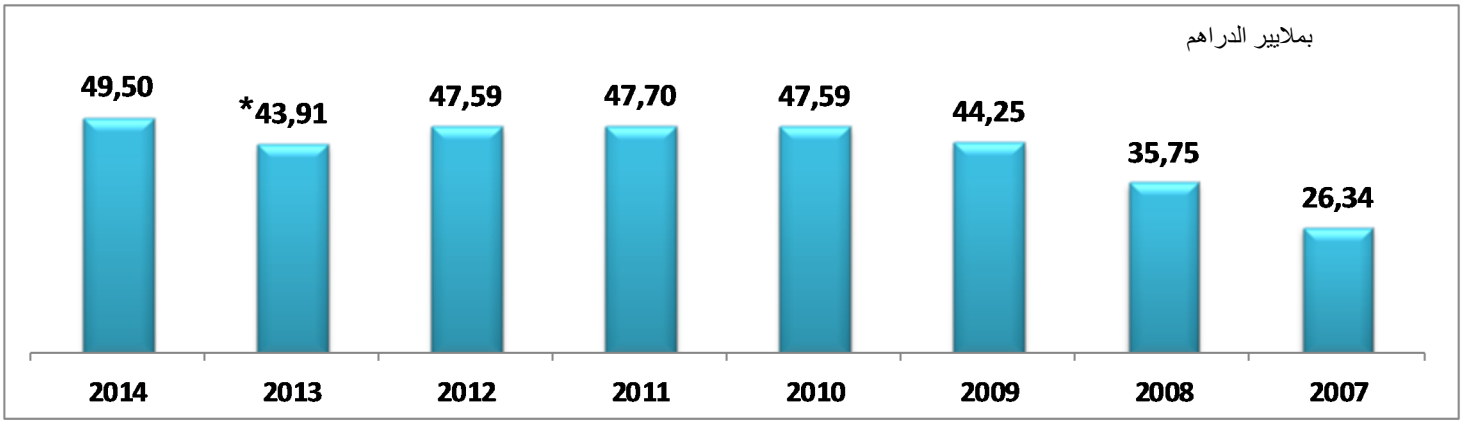

* أخذا بعين الاعتبار وقف تنفيذ 15 مليار درهم .

♦ نفقات الدين العمومي :

الدين العمومي	2011	2012	2013
الدين العمومي الخارجي			
قيمة الدين العمومي الخارجي (بملايين الدراهم)	189 108	212 713	240 430
من بينها الدين الخارجي للخزينة			
قيمة الدين الخارجي للخزينة (بملايين الدراهم)	99 581	116 872	135 522
النسبة إلى الناتج الداخلي الخام	12,40 %	14,10%	15,25%
الدين الداخلي للخزينة			
قيمة الدين الداخلي للخزينة (بملايين الدراهم)	331 342	376 805	415 758
النسبة إلى الناتج الداخلي الخام	41,30%	45,50%	46,79%
مجموع دين الخزينة			
قيمة دين الخزينة (بملايين الدراهم)	430 923	493 676	551 280
النسبة إلى الناتج الداخلي الخام	**53,70 %**	**59,60%**	**62,04%**
مستحقات الفوائد (بملايين الدراهم)	18143	19 914	22 346
النسبة إلى الناتج الداخلي الخام	2,30 %	2,40%	2,51%
دين الخزينة لكل فرد(بالدرهم)	**13 364**	—	—
الدين الخارجي للمنشآت والمؤسسات العمومية بملايين الدرهم	**89 527**	95 841	104 908

التعليقات:

1 . تأثر أعباء الدين بتغير أسعار الفائدة

الدين الداخلي

يؤدي ارتفاع سعر الفائدة ب 0,01% إلى ارتفاع أعباء الدين بمبلغ 28 مليون درهم، أي زيادة الأعباء بنسبة 0,2%.

الدين الخارجي

يؤدي ارتفاع سعر الفائدة ب 0,01%، إلى ارتفاع أعباء الدين بمبلغ 3,3 مليون درهم، أي زيادة الأعباء بنسبة 0,1%.

2 . تأثر أعباء الدين بتغير سعر الصرف

في إطار التصور الأقصى لتقلب سعر الأورو بالنسبة للدولار الأمريكي (الزيادة أو التخفيض في قيمة العملة ب15% بالنسبة للمستوى الملحوظ لعملة الأورو مقارنة مع عملة الدولار الأمريكي في متم سنة 2012)، فالتأثير المطلق لسعر الصرف على المخزون وخدمة الدين الخارجي للخزينة لا يتجاوز نسبة 0.26 %.

تطور دين الخزينة بالنسبة للناتج الداخلي الخام :

الدين الداخلي للخزينة الدين الخارجي للخزينة

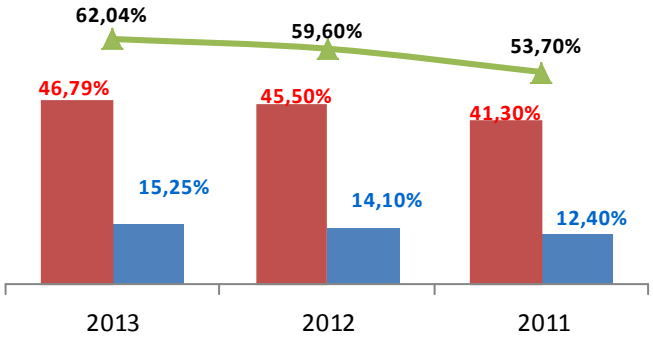

4. توجهات قانون المالية لسنة 2014

- مواصلة البناء المؤسساتي و تسريع الإصلاحات الكبرى الهيكلية

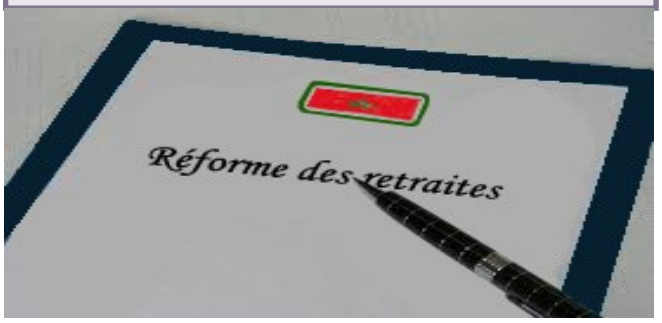

- تحفيز النمو ودعم الاستثمار والمقاولة وتطوير آليات إنعاش التشغيل

- تعزيز آليات التضامن والتماسك الاجتماعي والمجالي

- إعادة التوازن للمالية العمومية وضمان استقرار الموجودات الخارجية

1.4 مواصلة البناء المؤسساتي وتسريع الإصلاحات الهيكلية:

⇐ استكمال البناء المؤسساتي:

مواصلة التنزيل التشاركي للدستور خاصة عبر تسريع إعداد وتقديم مشاريع القوانين التنظيمية

تفعيل مضامين ميثاق إصلاح منظومة العدالة

توطيد استقلال السلطة القضائية وتعزيز حماية القضاء للحقوق والحريات والارتقاء بفعالية ونجاعة القضاء وتسهيل الولوج إلى القانون والعدالة وإنماء القدرات المؤسساتية للمهن القضائية وتحديث الإدارة القضائية وتعزيز حكامتها.

توفير الأرضية المناسبة لتفعيل النموذج التنموي الجهوي

إعداد مشروع القانون المنظم للجهة وميثاق اللاتمركز الإداري كمُنطَلق لإصلاح وإعادة تنظيم هياكل الإدارة وضمان مزيد من التنسيق والنجاعة والقرب على مستوى تنفيذ السياسات العمومية وتحسين وقعها بشكل ملموس على مستوى عيش المواطنين.

⇐ تحسين حكامة وشفافية تدبير السياسات العمومية :

إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية

إطلاق التطبيق التجريبي لمقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية على مستوى أربعة قطاعات وزارية : التربية الوطنية، الفلاحة، المياه و الغابات، الاقتصاد و المالية

- الأهداف :
- استباق المصادقة على نص المشروع؛
- استخلاص الدروس لتسهيل عملية التعميم.
- الآليات :
- اعتماد الهيكلة الجديدة للميزانية المبنية على البرامج؛
- إعداد التقرير الوزاري حول الأداء : ربط البرامج بالاستراتيجية و الأهداف و مؤشرات القياس.

المؤسسات العمومية

- مواصلة تفعيل ميثاق الممارسات الجيدة لحكامة المنشآت والمؤسسات العامة؛
- تعميم آلية التعاقد؛
- تسريع مسطرة المصادقة على :

✓ قانون المراقبة المالية؛

✓ الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

⇐ مع العمل على وضع الآليات الكفيلة بتفعيل مضامينهما.

- تطوير سياسة تدبير نشيط للمحفظة العمومية.

تحسين حكامة تدبير العقار

- تعبئة أراضي الدولة لتشجيع الاستثمار وإنجاز التجهيزات العمومية.
- تصفية الوضعية القانونية للملك الخاص للدولة؛
- حماية الموروث العقاري من خلال تأمين وثائق الملكية؛
- التدبير الدينامي للموروث العقاري بهدف إعادة بناء الوعاء العقاري؛
- تصفية الوضعية القانونية للأراضي المستغلة دون حق أو سند.

1.4 مواصلة البناء المؤسساتي وتسريع الإصلاحات الهيكلية:

⇐ تسريع وتيرة الإصلاحات الهيكلية:

تفعيل توصيات المناظرة الوطنية حول الجبايات

- مواصلة سياسة توسيع الوعاء الضريبي وإدماج القطاع غير المهيكل ؛
- الاعتماد التدريجي للإصلاح الشامل لمنظومة الضريبة على القيمة المضافة لتمكينها من لعب دورها الحيادي؛
- عدم إحداث إعفاءات ضريبية جديدة مع العمل على حذف الإعفاءات غير المبررة ؛
- الحذف التدريجي للاستثناء الضريبي بالنسبة للاستثمارات الفلاحية الكبرى، والاحتفاظ بسريانه بالنسبة لصغار ومتوسطي الفلاحين؛
- تعزيز الثقة بين الإدارة الجبائية و الملزمين و إيلائها الأهمية التي تستحقها.

مواصلة إصلاح نظام المقاصة

- الاستمرار في دعم القدرة الشرائية للمواطنين وذلك في حدود الاعتمادات المرصودة بقانون المالية؛
- مواصلة تفعيل نظام المقايسة النسبي لأسعار بعض المواد النفطية السائلة ؛
- تغطية المخاطر المرتبطة بالارتفاعات القوية لسعر الغازوال من أجل الإبقاء على الارتفاع السعر الداخلي عند الاستهلاك في مستوى أقصى؛
- القيام بمجموعة من التدابير للحد من الآثار المحتملة لتفعيل هذا النظام على بعض القطاعات وتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي الموجهة للفئات المعوزة.

إصلاح أنظمة التقاعد

اعتماد إصلاح يهم مقاييس نظام المعاشات المدنية للصندوق المغربي للتقاعد بغية تمديد أفق ديمومته. ويجب أن يحترم إصلاح مقاييس نظام المعاشات المدنية المبادئ الكبرى التالية :

المبدأ 1 : توجيه إصلاح المقاييس في اتجاه القطب العمومي الذي من المنتظر أن يجمع بين الصندوق المغربي للتقاعد والنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد؛

المبدأ 2 : ضمان تعريفة عادلة من أجل ضمان تغطية ملائمة للالتزامات المستقبلية؛

المبدأ 3 : تمديد أفق ديمومة النظام ل 10 سنوات على الأقل مع تطبيق مبدأ التدرج في اعتماد الإجراءات.

2.4 تحفيز النمو ودعم الاستثمار والمقاولة وتطوير آليات إنعاش التشغيل :

1.2.4 مواصلة السياسة الإرادية للاستثمار العمومي وفق منظور ينبني على الشراكة مع القطاع الخاص :

رفع المجهود الاستثماري العمومي سنة 2014 ليصل إلى 186,64 مليار درهم موزعة على النحو التالي :

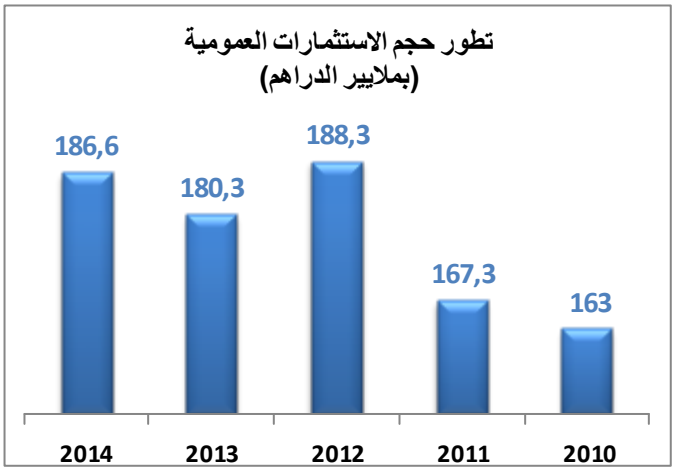

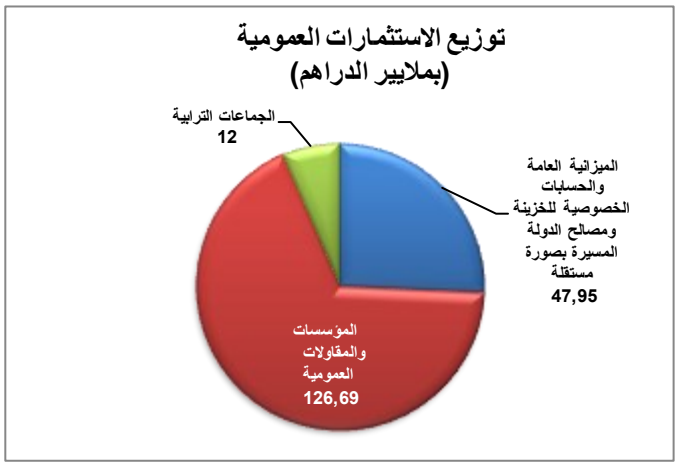

المؤسسات و المقاولات العمومية : فاعل أساسي في الاستثمار العمومي

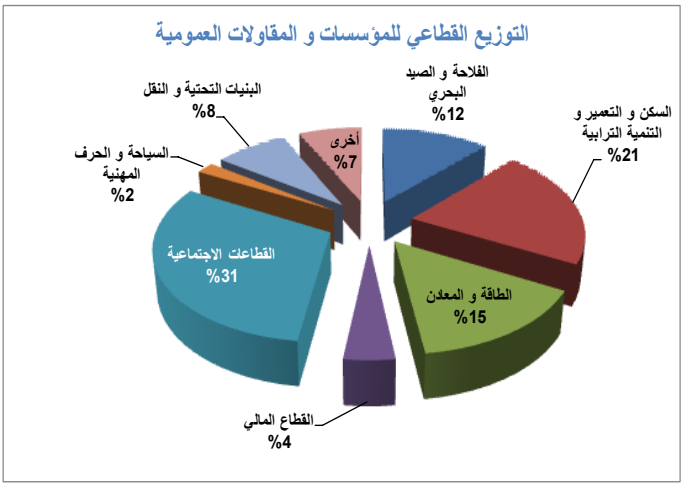

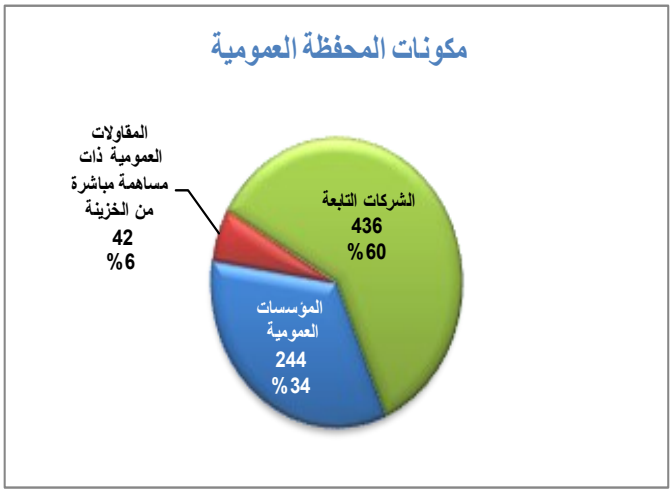

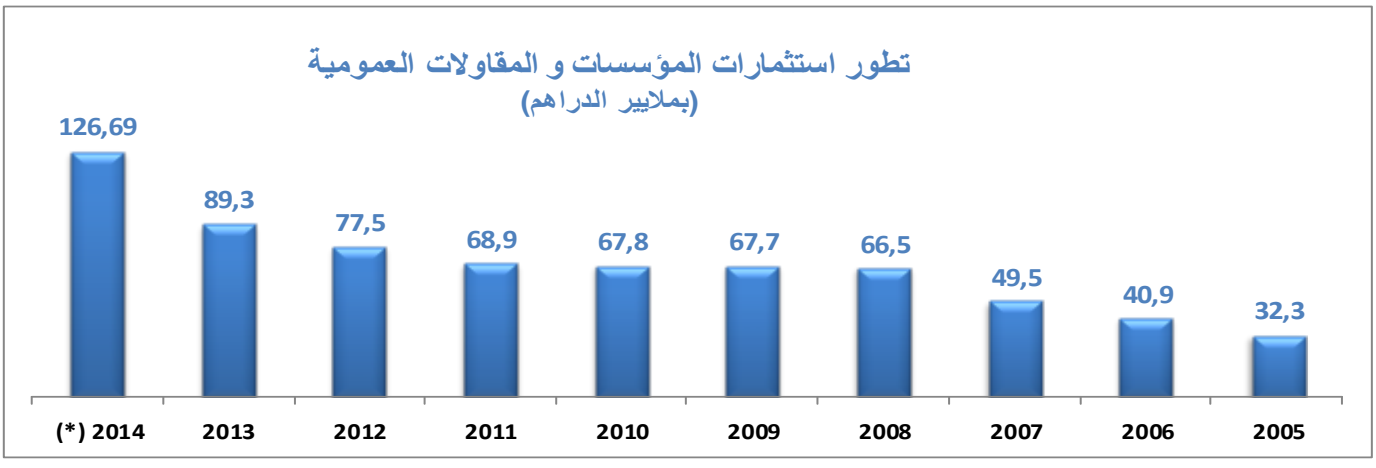

(*) توقعات قانون المالية

2.4 تحفيز النمو ودعم الاستثمار والمقاولة وتطوير آليات إنعاش التشغيل :

1.2.4 مواصلة السياسة الإرادية للاستثمار العمومي وفق منظور ينبني على الشراكة مع القطاع الخاص :

تأهيل البنية التحتية

برنامج السكك الحديدية (7,5 مليار درهم)

إنجازات سنة 2013:

- بلغت نسبة تطور إنجازات المشروع المتعلق بالخط الفائق السرعة الرابط بين طنجة والدار البيضاء، عند نهاية يونيو من سنة 2013، نسبة إجمالية قدرها 55%.

المشاريع المبرمجة برسم سنة 2014:

- مواصلة إنجاز أشغال مشروع القطار فائق السرعة ؛
- إحداث الخط السككي الثالث الرابط بين القنيطرة والدار البيضاء؛
- إحداث الخط السككي الثاني الرابط بين سطات و مراكش؛
- تأهيل الخط الرابط بين سيدي قاسم وطنجة و كهربة الخط الرابط بين فاس ووجدة؛
- إعداد الدراسات اللازمة لتوسيع الشبكة (بني ملال وطنجة وتطوان)؛
- إحداث محطات لوجستيكية للسلع و البضائع .

تهيئة الموانئ (838 مليون درهم)

إنجازات سنة 2013:

- انطلاق أشغال إنجاز مشروع ميناء آسفي الجديد (4 مليار درهم)؛
- إنهاء أشغال توسيع ميناء طرفاية (505 مليون درهم)؛
- إنهاء أشغال توسيع ميناء الداخلة (370 مليون درهم).

المشاريع المبرمجة برسم سنة 2014:

- إنهاء الشطر الأول من مشروع طنجة المتوسطي 2 ومواصلة إنجاز مشروع تحويل منطقة الميناء لطنجة المدينة؛
- مواصلة إنجاز مشروع ميناء آسفي الجديد؛
- إنجاز مشروع ميناء المهيريز بإقليم واد الذهب؛
- انطلاق أشغال توسعة منصات ميناء الجبهة بإقليم شفشاون.

برنامج الطرق السيارة (8 مليار درهم)

إنجازات سنة 2013:

- مواصلة إنجاز برنامج الطرق السريعة، خاصة المقطع الرابط بين تازة والحسيمة (148.5 كلم) وبين سلوان وأحفير(83 كلم) وكذا تثنية المحور وجدة - الناظور (102 كلم) والعرائش - القصر الكبير (27 كلم)؛
- مواصلة أشغال الطريق السيار برشيد – بني ملال (172 كلم)؛
- مواصلة إنجاز الخط الثالث للطريق السيار الرباط - الدار البيضاء على مسافة 57,3 كلم؛
- انطلاق إنجاز الطريق السيار الجديدة -آسفي (143 كلم).

المشاريع المبرمجة برسم سنة 2014:

- صيانة وتكييف الشبكة الطرقية ؛
- انطلاق أشغال مشروع المحور المداري لبركان (14 كلم)؛
- الانتهاء من إنجاز أشغال الخط الثالث للطريق السيار الرباط - الدار البيضاء؛
- مواصلة أشغال الطريق السيار برشيد – بني ملال؛

برنامج بناء السدود (1,2 مليار درهم)

إنجازات سنة 2013:

- إتمام أشغال بناء 3 سدود كبيرة ويتعلق الأمر بسد تيوين بإقليم ورزازات و سد زارار باقليم الصويرة و سد تمكيت باقليم الرشيدية؛
- بلغ عدد السدود الصغيرة و المتوسطة المنجزة إلى غاية متم سنة 2013 ما يفوق 100 منشأة.

المشاريع المبرمجة برسم سنة 2014:

- الانتهاء من إنجاز سد مولاي بوشتة بإقليم تطوان وسد مارتيل الواقع على وادي مهيجرات على بعد 15 كلم من مدينة تطوان وسد سيدي عبد الله بإقليم تارودانت وسد دار الخروفة باقليم العرائش؛
- مواصلة إنجاز 5 سدود كبيرة منها سد خروب على وادي خروب بولاية طنجة وسد قدوسة باقليم الراشيدية وسد تاركة اومادي باقليم كرسيف؛

- إدراج صندوق "إفريقيا 50" ضمن المؤسسات المستفيدة من الاعفاء الكلي الدائم من الضريبة على الشركات ومن واجبات التسجيل. هذا الصندوق الذي تم احداثه على اثر الاجتماع السنوي للبنك الافريقي للتنمية المنعقد في مراكش في شهر ماي 2013 ، والذي رصد له رأسمال يقدر ب 10 ملايير دولار بهدف تسريع وثيرة إنجاز المشاريع المتعلقة بالبنيات التحتية بإفريقيا؛
- إقرار مساهمة إبرائية برسم الممتلكات و الموجودات المنشأة بالخارج قبل فاتح يناير 2014، تهم المغاربة المقيمين قصد تمكينهم من المساهمة في دينامية الاستثمار.

1.2.4 مواصلة السياسة الإرادية للاستثمار العمومي وفق منظور ينبني على الشراكة مع القطاع الخاص :

تطوير الاستراتيجيات القطاعية ذات القيمة المضافة العالية

مواصلة إنجاز برامج الدعامتين الأولى والثانية *(7,1 مليار درهم)*

- مواصلة إحداث الأقطاب الفلاحية بكل من بركان ومكناس وتادلة وسوس ماسة؛
- دعم الاستثمار الفلاحي الخاص؛
- مواصلة تأهيل الغرف الفلاحية؛
- توسيع شبكة الري و دعم مشاريع تثمين الأراضي الفلاحية؛
- دعم المنتجات المحلية واعتماد معايير الجودة؛
- تشجيع عمليات تحويل الذمة المالية للمستغلين الزراعيين الخاضعين للضريبة برسم الدخول الزراعية إلى الشركات لمواكبة إعادة هيكلة المستغلات الزراعية.

عصرنة قطاع الصيد البحري *(863,5 مليون درهم)*

- مواصلة برنامج دعم الصيد التقليدي والساحلي وتطوير قطاع تربية الأسماك ؛
- مواصلة إحداث قرى للصيادين و بناء مراكز تفريغ عصرية؛
- مواصلة برنامج دعم التصدير ؛
- توطيد نظام حماية الثروة السمكية؛
- إحداث 3 مراكز لتأهيل الصيد البحري بكل من بوجدور وطنجة وسيدي افني.

تطوير الطاقات المتجددة (8,6 مليار درهم)

إنجازات سنة 2013:

- مواصلة انجاز المحطة الريحية بأخفنير (200 ميكاواط) والمحطة الريحية بالهومة (50 ميكاواط) وإتمام عملية توسعة محطة الجرف الأصفر بإنجاز وحدتين لانتاج الطاقة (350 ميكاواط)؛
- انطلاق بناء الشطر الأول من المركب الشمسي لوارزازات بقدرة تصل إلى 160 ميغاواط و كلفة تقدر ب 1 مليار درهم وتطوير الشطرين الثاني والثالث للمركب؛
- الانتهاء من الدراسات و طلب العروض للمحطة الريحية بتازة (150 ميكاواط)؛
- تقوية العرض على الكهرباء المنتجة من الطاقات المتجددة.

المشاريع المبرمجة برسم سنة 2014:

- تسريع برنامج النجاعة الطاقية وتطوير الطاقات البديلة؛
- تقوية الترسانة التشريعية المنظمة لإنتاج الكهرباء انطلاقا من الطاقات المتجددة ؛
- مواصلة أشغال بناء الشطر الأول من المركب الشمسي لوارزازات؛
- تأهيل الموارد البشرية من خلال بناء و تجهيز 3 معاهد للتكوين في وجدة وطنجة وورزازات.

الحفاظ على البيئة (536 مليون درهم)

إنجازات سنة 2013:

- تمويل مشاريع تهم التطهير السائل لفائدة 102 مدينة ومركز حضري بكلفة بلغت 265 مليون درهم؛
- مواصلة إحداث المطارح المراقبة لفائدة إقليمي طنجة وورزازات؛
- تنظيم حملات التوعية و التحسيس بضرورة المحافظة على البيئة.

المشاريع المبرمجة برسم سنة 2014:

- مواصلة تفعيل البرنامجين الوطنيين للنفايات الصلبة والتطهير السائل لفائدة 123 مدينة ومركز حضري؛
- مواصلة برنامج التدبير المندمج للمناطق الساحلية بالجهة الشرقية بشراكة مع الصندوق العالمي للبيئة.

تطوير الاستراتيجيات القطاعية ذات القيمة المضافة العالية

تسريع وتيرة إنجاز مخطط الانبثاق الصناعي
(480 مليون درهم)

1- مواصلة تطوير المهن العالمية للمغرب من خلال:

- مواصلة إنجاز مناطق صناعية بكل من الدار البيضاء و القنيطرة و طنجة و المحمدية؛
- دعم إنتاج "مصنع رونو" للسيارات و تقوية سلسلة الانتاج؛
- إتمام مصنع "بومباردي" و تقوية سلسلة إنتاج أجزاء الطائرات؛
- تفعيل الإجراءات الأولية لرؤية "النسيج 2025" ودراسة تفعيل إحداث بورصة لتجارة الجلد.

2- تطوير قطاعات صناعية جديدة ذات قيمة مضافة عالية كالصناعات الكيميائية وشبه كيميائية ؛

3- تطوير الصناعات الدوائية عبر دعم إنتاج الأدوية و تطوير تنافسية الشركات المختصة؛

4- تطوير المناولة الصناعية ونقل التكنولوجيا والاندماج الصناعي؛

5- توفير الموارد البشرية المؤهلة من خلال تفعيل برامج التكوين في مجالات صناعة السيارات والإلكترونيك وصناعة الطائرات، و ذلك عبر إحداث مراكز التكوين العالي الجودة كالمدرسة المركزية للدار البيضاء.

المغرب الرقمي 2013
(5,2 مليار درهم خلال الفترة 2009-2013)

حصيلة الاستراتيجية (2009-2013)

⇐ التحول الاجتماعي :

- إتمام ربط 2957 مؤسسة مدرسية بشبكة الأنترنت؛
- تنفيذ المرحلة الرابعة من برنامج "إنجاز" بكلفة 81 مليون درهم ومعدل استجابة بلغ 80%.

⇐ برنامج "الحكومة الرقمية" :

- إطلاق 35 خدمة عبر شبكة الأنترنت بالإضافة إلى 25 خدمة في مرحلة التطوير.

⇐ إنتاجية المقاولات الصغرى والمتوسطة :

- تقديم الدعم ل 301 مقاولة صغرى ومتوسطة في إطار برنامج "مساندة" ؛
- بيع 439 حزمة "انفتاح" بغلاف مالي يناهز 1.6 مليون.

برنامج العمل في أفق 2014

- إطلاق نسخة جديدة من برنامج "إنجاز" لفائدة 26.000 طالب؛
- إنجاز مخطط تواصلي حول برنامج "الحكومة الرقمية"؛
- مواصلة تعبئة التمويلات للتشجيع على استعمال النظام الإلكتروني الخاص بالوثائق التجارية.

تثمين منتوجات الصناعة التقليدية
(262 مليون درهم)

- بناء مجمعات مندمجة للصناعة التقليدية ومواصلة بناء قرى الحرفيين بكل من دمنات والداخلة وبركان وتاوريرت واسفي ؛
- تثمين فضاءات أنشطة الصناعة التقليدية ؛
- تكثيف عمليات الترويج وتسجيل علامات الجودة ؛
- تجهيز بعض دور الصناعة في ميدان النسيج لفائدة المرأة القروية.

2.2.4 إيلاء أهمية خاصة لدعم المقاولات، وخاصة منها الصغرى والمتوسطة :

إجراءات لتعزيز الثقة ودعم خزينة المقاولات الصغرى والمتوسطة

- تفعيل الإجراء المتعلق بتخصيص 20% من الصفقات المبرمجة برسم السنة المالية 2014 للمقاولات الصغرى والمتوسطة والتطبيق الفعلي والمعمم للأفضلية الوطنية؛
- مواصلة إعطاء الأولوية لتسريع آجال الأداء واسترجاع الضريبة على القيمة المضافة؛
- اعتبار التعويضات عن التأخير المتعلقة بآجال التسديد بين المقاولات بمثابة تكاليف قابلة للخصم من أساس فرض الضريبة؛
- إقرار إرجاع دين الضريبة على القيمة المضافة المتراكم، على أن تحدد شروط و إجراءات تطبيق هذا الإرجاع بنص تنظيمي يوضح الكيفية و مدة الاسترداد وسقف الدين؛
- إلغاء قاعدة الفاصل الزمني المتعلق بالخصم؛
- خصم مبلغ الضريبة على القيمة المضافة المتعلق بالمشتريات المؤداة خلال شهر ديسمبر 2013 القابل للاستنزال في شهر يناير 2014 على مدة خمس سنوات في حدود خمس (1/5) هذا المبلغ عن كل سنة؛
- تمكين المقاولات الخاضعة للضريبة على القيمة المضافة من استنزال الدين الضريبي المتعلق بدجنبر 2013، إذا لم يتعدى 30.000 درهم في دفعة واحدة، في الإقرار المتعلق بيناير 2014.

إجراءات لدعم التمويل

- وضع الآليات الضرورية لتسهيل ولوج المقاولات الصغرى والمتوسطة للتمويل: "ضمان للتصدير"، "مواكبة"، "رأسمال المخاطر"، ...
- مواكبة المقاولات في وضعية صعبة؛
- تفعيل التحفيزات الضريبية الكفيلة بتشجيع المقاولات على ولوج البورصة.

إجراءات لتحديث وعصرنة المقاولة

- دعم البحث والابتكار واستعمال التكنولوجيات الحديثة : برامج "انطلاق" و"تطوير" و"الخدمات التكنولوجية الشبكية" بغلاف مالي يبلغ 160 مليون درهم؛
- إعادة التأهيل و المواكبة : برامج "امتياز" و "مساندة" بغلاف مالي يبلغ 320 مليون درهم.

إجراءات لتبسيط الالتزامات الجبائية للمقاولة

- إحداث نظام التصريح الذاتي، الذي يروم تبسيط وتخفيف الالتزامات الجبائية للمقاولات الوطنية المترتبة عن تعاملها مع المقاولات الأجنبية غير المقيمة بالمغرب؛
- سن إجبارية الإقرار بطريقة إلكترونية للضريبة بالنسبة للمهن الحرة؛
- إعفاء الأشخاص الذاتيين، مستغلين زراعيين الذين يساهمون بجميع عناصر أصول وخصوم مستغلاتهم الفلاحية في شركة خاضعة للضريبة على الشركات بالنسبة إلى صافي الربح الذي تم تحقيقه على إثر المساهمة المذكورة؛
- إرجاء فرض الضريبة على الأشخاص الذاتيين الذين يساهمون بجميع سندات رأس المال التي يملكونها في شركة أو عدة شركات في شركة قابضة مقيمة بالنسبة لصافي زائد القيمة المحقق على إثر المساهمة المذكورة؛
- اعتماد أجل 6 أشهر بعد انتهاء المراقبة لكي يقوم المفتش بتبليغ نتائجها للملزم في حالة تصحيح أسس فرض الضريبة.

3.2.4 تطوير آليات التشغيل :

♦ برنامج عمل 2014 :

⇐ دعم التشغيل الذاتي من خلال إحداث نظام جبائي خاص، يخضع فيه الأشخاص الذاتيون الذين يزاولون نشاطهم بصورة فردية، للضريبة على الدخل بالنسب التالية:

- 1% من رقم الأعمال المحصل عليه لا يتجاوز 500.000 درهم فيما يتعلق بالأنشطة التجارية والصناعية و الأنشطة الحرفية ؛
- 2% من رقم الأعمال المحصل عليه لا يتجاوز 200.000 درهم فيما يتعلق بمقدمي الخدمات.

⇐ التعجيل بوضع الآليات الضرورية لتفعيل نظام التعويض عن فقدان الشغل؛

⇐ مواصلة تنفيذ وتطوير برامج إنعاش التشغيل :

- ♦ انجاز 55.000 عملية إدماج في إطار برنامج "إدماج"؛
- ♦ استفادة 18.000 شخص في إطار برنامج "تأهيل"؛
- ♦ تكوين 10.000 حامل للإجازة في أفق إدماجهم في التعليم الخاص؛
- ♦ مواكبة 1.500 حامل مشروع في إطار التشغيل الذاتي (المقاولات الصغيرة جدا و الأنشطة المدرة للدخل)؛
- ♦ استفادة 65.000 شخص من مقابلات التموقع في سوق الشغل، بالإضافة إلى 40.000 مستفيد من ورشات العمل للبحث عن الشغل.

⇐ اعتماد برامج جديدة:

- ♦ وضع برنامج "مبادرة" يهم تشجيع التشغيل ذي المنفعة الاجتماعية داخل النسيج الجمعوي؛
- ♦ إطلاق برنامج "تأطير" لفائدة حاملي الشهادات المعنيين بالبطالة الطويلة الأمد و الذي يهدف إلى تأطير و تحسين قابلية التشغيل لدى الباحثين عن الشغل.

⇐ منجزات برامج انعاش التشغيل :

المؤشرات	توقعات 2013	إنجازات نهاية غشت 2013	نسبة الانجاز	توقعات 2014
-إدماج الباحثين عن العمل في إطار برنامج إدماج	65.000	34.626	% 53	55.000
-تحسين تشغيل الباحثين عن عمل في إطار برنامج تأهيل	20.000	14.753	% 74	18.000
-مواكبة حاملي المشاريع في إطار برنامج مقاولتي	جميع الراغبين في إحداث مقاولة	819	-	جميع الراغبين في إحداث مقاولة
-عدد المقاولات المحدثة في إطار برنامج مقاولتي	500	442	% 88	500
-عدد مناصب الشغل المحدثة في إطار برنامج مقاولتي	1.000	574	% 57	1.500

⇐ تدابير إضافية :

- ♦ إحداث 17 975 منصبا ماليا توجه بالأساس لقطاعات التعليم و الصحة والدفاع الوطني (11 100 منصبا) :
  - ✓ قطاع التربية الوطنية : 7 000 منصب مالي؛
  - ✓ قطاع الصحة : 2 000 منصب مالي؛
  - ✓ الدفاع الوطني : 1 800 منصب مالي؛
  - ✓ قطاع التعليم العالي : 300 منصب مالي.
- ♦ تعديل مقتضيات القانون 16/93 من أجل استهداف و تحسين جاذبية الباحثين عن العمل عبر تجويد برامج التكوين و الإدماج؛
- ♦ وضع الآليات الضرورية لإحداث المرصد الوطني للتشغيل والذي يأتي في إطار التزام المغرب بتنفيذ الوضع المتقدم مع الاتحاد الأوروبي.

3.4 تعزيز آليات التضامن والتماسك الاجتماعي والمجالي :

1.3.4 النهوض بالمنظومة التربوية (45,58 مليار درهم) :

في إطار استمرارية المجهودات المبذولة لإصلاح التعليم منذ سنة 2000 و التي توجت بوضع البرنامج الاستعجالي 2009-2012، ونظرا للصعوبات التي يواجهها تنزيل هذا الإصلاح، أعدت وزارة التربية الوطنية خطة للتنمية الاستراتيجية على المدى المتوسط برسم الفترة 2014-2016، تتمحور حول خمس فضاءات و تتكون من 16 مشروع و 66 إجراء و تستهدف:

1. الرفع من العرض المدرسي و تكافؤ الفرص:

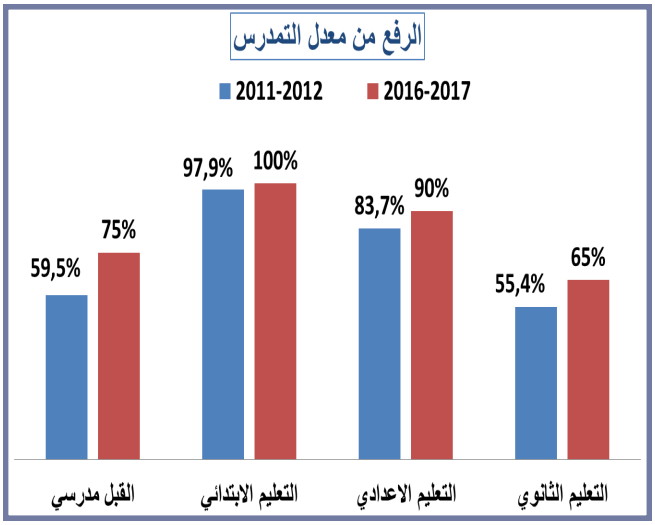

2. تحسين جودة التعليم

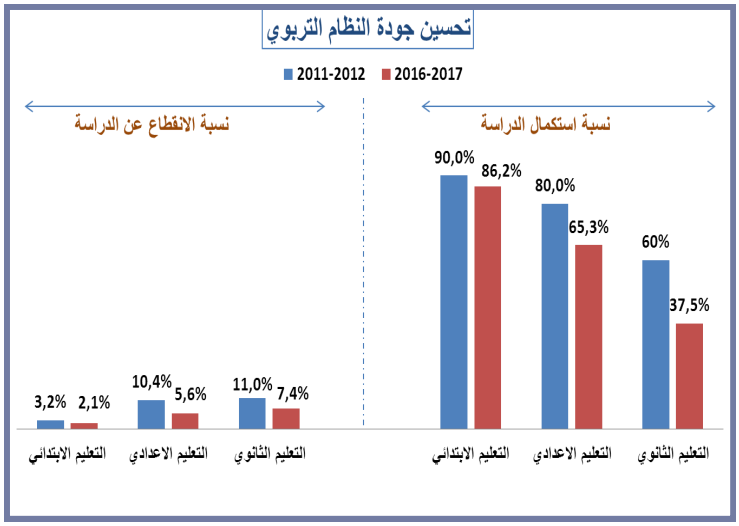

3. تطوير المؤسسات المدرسية: تكييف المنظومة التربوية و التكوينية مع الاحتياجات و الشروط المجالية، و تطوير الاجراءات المتعلقة بتسيير المؤسسة المدرسية و كذا تحديد المسؤوليات؛

4. تطوير الحكامة: مواصلة التحكم بالتسيير و تحسين الأداء من خلال التنظيم المؤسساتي و التعاقدي و كذا تفعيل المخطط التوجيهي للنظام المعلوماتي 2012-2016 المصادق عنه سنة 2011؛

5. تعزيز قدرات و فعالية الموارد البشرية: إعداد و تفعيل الاستراتيجية الشاملة و المتكاملة لتدبير الموارد البشرية و كذا الانتهاء من وضع نظام معلوماتي للموارد البشرية.

♦ أهم المؤشرات و الانجازات برسم سنة 2013 :

المؤشرات	الإنجازات خلال الفترة 2012- 2013
- عدد الأطفال المتمدرسين	6.544.955
- عدد المؤسسات المدرسية	10.208
- معدل تمدرس الأطفال ما بين 6 و 11 سنة	99,6%
-نسبة التمدرس الأطفال ما بين 12 و 14 سنة	85,4 %
- نسبة تمدرس الإناث بالعالم القروي	57,8 %
- نسبة استكمال الدراسة بالسلك الإبتدائي والاعدادي و الثانوي	42 %
- نسبة النجاح بالباكالوريا	57,31 %

♦ تفعيل برنامج عمل 2014 من خلال :

- ✓ إحداث 50 مدرسة جماعاتية جديدة؛
- ✓ بناء 74 ثانوية و 85 إعدادية؛
- ✓ تجديد 1000 مؤسسة مدرسية جاهزة؛
- ✓ بناء 569 مؤسسة تعليمية؛
- ✓ ربط 2200 مؤسسة مدرسية بشبكة الكهرباء و الماء و الصرف الصحي؛
- ✓ إعادة هيكلة و تجهيز 3520 مؤسسة تعليمية و كذا انجاز الصيانة الوقائية لفائدة 10.016 مؤسسة تعليمية.

2.3.4 تطوير التعليم العالي (8,92 مليار درهم) :

♦ التدابير المبرمجة برسم سنة 2014 و التي تعرف تسجيل أكثر من 600.000 طالب :

التدابير	التوقعات
توسيع و إعادة تأهيل البنيات التحتية الحالية	* استكمال بناء **25 مدرج** ؛ * انطلاق أشغال بناء **حيين جامعيين جديدين**؛ * انطلاق أشغال بناء كلية الطب والصيدلة بكل من أكادير وطنجة و كلية علوم الشريعة بالسمارة، و المدرسة الوطنية للتجارة و التسيير بالداخلة، و المدرسة العليا للتكنولوجيا ببني ملال، و كذا المدرسة العليا للتكنولوجيا بقلعة السراغنة (مرحلة البناء).
إجراءات ذات طابع اجتماعي	* الرفع من عدد المستفيدين من المنح ليصل بذلك إلى **230.000 مستفيد**؛ * توسيع و تسهيل الولوج إلى الخدمات الصحية لفائدة الطلبة كمرحلة أولى لتطبيق التغطية الصحية.
إجراءات تحسين الجودة	* وضع آليات للحد من الخلل المترتب عن تغيير لغة التدريس بالمواد العلمية ؛ * تسريع عملية تأهيل الطلبة لتمكينهم من العمل في المهن الجديدة للمغرب، و التي تعرف نقصا كبيرا في اليد العاملة المؤهلة خاصة في قطاع صناعة السيارات و مراكز الاتصال و صناعة الطائرات؛ * تعزيز إشعاع الجامعة المغربية على المستوى الدولي من خلال وضع مشروع قانون يهدف إلى تجميع جامعة محمد الخامس أكدال و جامعة محمد الخامس السويسي و كذا تجميع جامعة الحسن الثاني عين الشق و جامعة الحسن الثاني المحمدية.

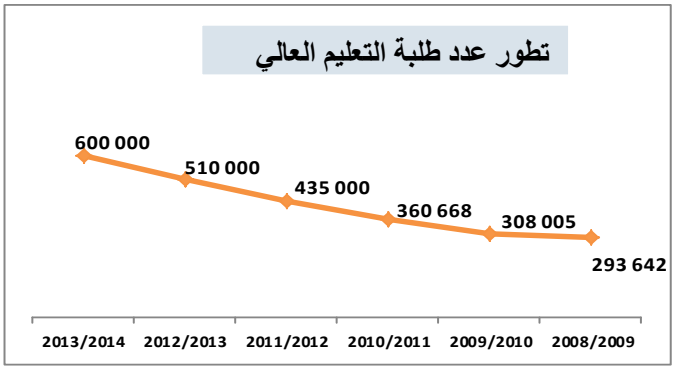

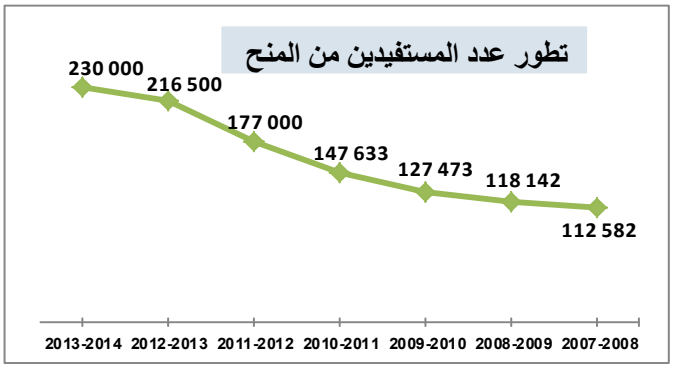

♦ أهم الانجازات برسم سنة 2013 :

التدابير	الانجازات
توسيع و إعادة تأهيل البنيات التحتية الحالية	* انطلاق أشغال بناء **6 مؤسسات جامعية** جديدة بكل من أكادير وطنجة، المدرسة العليا للتكنولوجيا ببني ملال، المدرسة العليا للتكنولوجيا بقلعة السراغنة، المدرسة الوطنية للتجارة و التسيير بالداخلة و كلية علوم الشريعة بالسمارة (مرحلة الدراسة)؛ * انطلاق أشغال بناء **25 مدرج** بالجامعات أي **15.900 مقعد إضافي**؛ * بلوغ **1.160 شعبة** ذات الطابع المهني؛ * توسعة **4 أحياء جامعية** بكل من مولاي اسماعيل الرباط، مكناس، الرباط و أكادير و كذا بناء حيين جامعيين بفاس و بني ملال؛ * فتح **6 مطاعم جامعية جديدة** بكل من طنجة، سطات، القنيطرة، بني ملال، أكادير و الحسيمة.
إجراءات ذات طابع اجتماعي	* رفع عدد المستفيدين من المنح إلى **216.500 مستفيد** ؛ * تفعيل المرسوم المتعلق بالرفع من قيمة المنح بـ 200 درهم شهريا لفائدة سلك الإجازة و 300 درهم شهريا لفائدة سلك الماستر و الدكتوراه.
إجراءات تحسين الجودة	* اعتماد نظام إداري جديد لوزارة التعليم العالي و البحث العلمي و تكوين الأطر (مرسوم رقم **2.12.790** بتاريخ **19 فبراير 2013** و القرار رقم **1355.13** بتاريخ **22 أبريل 2013**)؛ * مصادقة مجلس الحكومة على قانون إحداث وكالة لتقييم التعليم العالي و البحث العلمي؛ * تنظيم المناظرة الأولى حول البحث العلمي و تطوير الفوسفاط بالصخيرات.

3.3.4 تحسين الخدمات الصحية (12,91 مليار درهم) :

♦ أهم التدابير المبرمجة برسم سنة 2014:

- ✓ تعزيز عملية تعميم نظام المساعدة الطبية و مواصلة الدراسة العامة لاقتراح السناريوهات المتعلقة بالتغطية الصحية الإجبارية لفائدة الحرفيين و أصحاب المهن الحرة؛
- ✓ تفعيل البرنامج الوطني للتكفل بالحالات الاستعجالية الطبية عبر مواصلة التدابير اللازمة لوضع وحدات طبية استعجالية للقرب و تحسين مستوى مصالح المساعدة الطبية الاستعجالية؛
- ✓ مواصلة تأهيل المستشفيات العمومية وتحسين خدماتها في إطار مشروع صحة المغرب III للإصلاح الاستشفائي ؛
- ✓ مواصلة أشغال بناء مستشفيات جهوية وإقليمية ومحلية و افتتاح المركز الاستشفائي الجامعي لوجدة وإنجاز الدراسات من أجل بناء المراكز الاستشفائية الجامعية لأكادير وطنجة و إعادة بناء مستشفى ابن سينا؛
- ✓ وضع سياسة وطنية للصيدلة، وإعادة النظر في عملية اقتناء الأدوية والمنتجات الصيدلانية، وتحسين آليات تدبير الأدوية في المستشفيات العمومية و تخفيض أثمنة الأدوية (1000 دواء)؛
- ✓ تفعيل استراتيجية للصحة النفسية وتكثيف برامج الوقاية ومكافحة السرطان بهدف تقليص عدد الوفيات الناجمة عن هذا المرض و كذا تعزيز الإجراءات ضد الأمراض المعدية وغير المعدية؛
- ✓ إعادة تأهيل مراكز الولادة بالوسط القروي وكذا تعزيز وعصرنة تجهيزات المراكز الصحية خصوصا لفائدة المستفيدين من نظام المساعدة الطبية ورعاية النساء الحوامل على مستوى مؤسسات الرعاية الطبية الأولية؛
- ✓ تعزيز المكتسبات المتعلقة بصحة الأم والطفل و ذوي الاحتياجات الخاصة.

♦ الانجازات و التوقعات من خلال أهم المؤشرات :

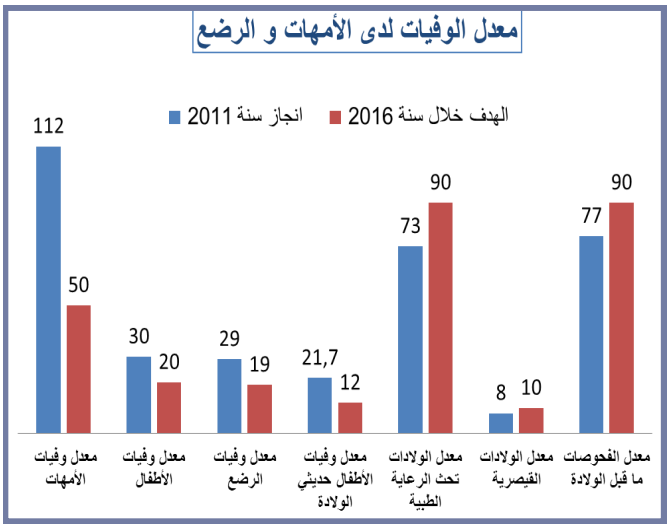

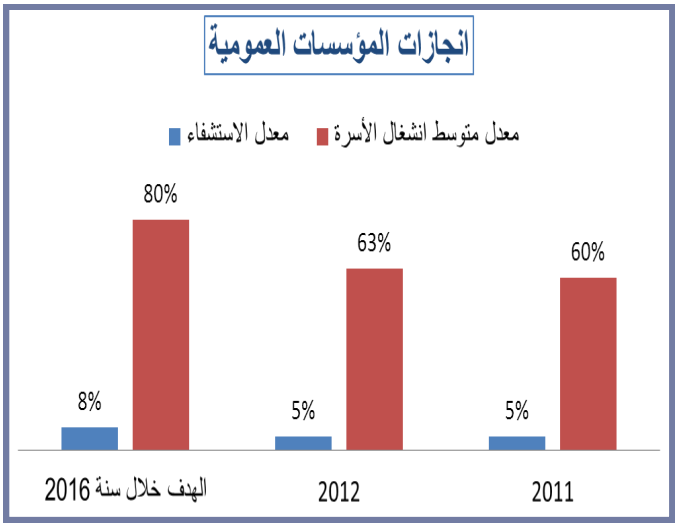

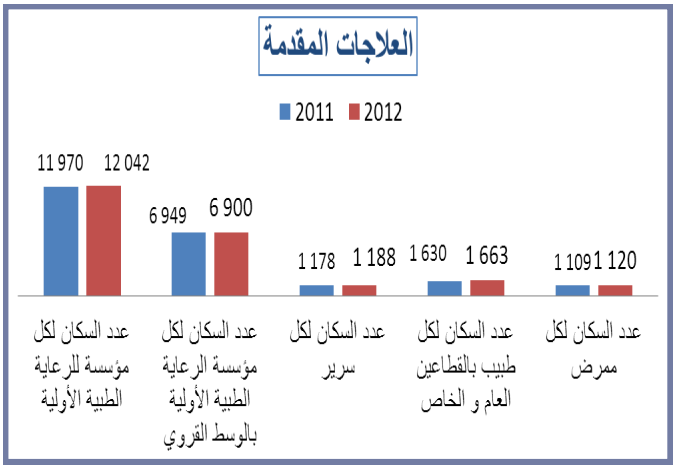

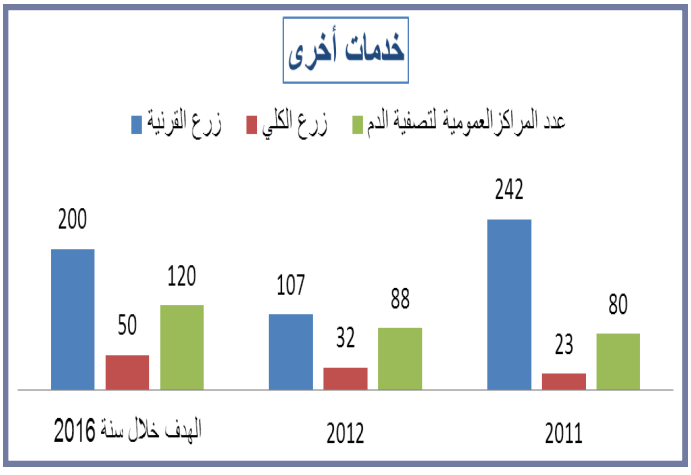

4.3.4 تيسير الولوج إلى السكن اللائق (3,2 مليار درهم) :

♦ التدابير المبرمجة برسم سنة 2014:

- ✓ **تسريع برنامج مدن بدون صفيح عبر الإعلان عن 11 مدينة جديدة بدون صفيح؛**
- ✓ **انطلاق أشغال 8 برامج جديدة في إطار برنامج إعادة تأهيل البنايات الآيلة للسقوط بكل من الدارالبيضاء، القباب، بنكرير، قلعة السراغنة، القصر الكبير، مكناس، آسفي، و سلا و ذلك لفائدة 15.000 أسرة؛**
- ✓ **الالتزام ب 60 برنامج جديد للتأهيل الحضاري و المشاريع المتعلقة بسياسة المدينة؛**
- ✓ **تحديد ثمن بيع المتر المربع المغطى للسكن للطبقة المتوسطة في مبلغ 7200 درهم عوض 6.000 درهم وتحديد المساحة المغطاة لهذا السكن ما بين 80 و150 متر مربع عوض 120 متر مربع، وذلك لجعل هذا المنتوج أكثر جاذبية للمنعشين العقاريين وتشجيعهم على الانخراط فيه؛**
- ✓ **حذف إلزام مؤجري السكن الاجتماعي بإرفاق إقرارهم بنسخة من دفتر التحملات على اعتبار أن هذا الدفتر يخص المنعش العقاري الذي ينجز مشروع بناء السكن الاجتماعي ولا يخص مؤجري السكن المذكور.**

♦ أهم الإنجازات برسم سنة 2013:

مجال التدخل	الإنجازات
السكن الاجتماعي	* إطلاق حوالي **313.594 وحدة** ب **412 مشروع** متم يوليوز 2013؛ * توقيع **643 اتفاقية** بين الدولة والمستثمرين في نهاية شهر يوليوز 2013 لإنجاز **1.162.218 وحدة** سكنية جديدة؛ * تخصيص **20 وحدة** سكنية على الأقل للكراء كسكن رئيسي لمدة لا تقل عن **8 سنوات** و بإيجار **700 درهم شهريا**، لكل مستثمر يستفيد من مزايا لهذا الغرض.
السكن منخفض التكلفة	* استكمال حوالي **1.315 سكن** خلال النصف الأول من سنة 2013 ؛ * إحداث منتوج جديد تتراوح مساحته المغطاة ما بين **100** و **150 متر مربع** ولا يتعدى ثمن بيعه **5000 درهم للمتر المربع**؛ * تمديد الإعفاءات الضريبية لبرامج إنجاز هذا النوع من السكن إلى غاية **31 دجنبر 2020**، وذلك بهدف محاربة السكن غير اللائق.
إجراءات مختلفة	* توسيع مجال تدخل صندوق التضامن للسكنى و الاندماج الحضري من خلال تخصيص حصيلة الرسم الخاص المفروض على حديد البناء و **20%** من الناتج الضريبي على الرمل، و توسيع مجال تدخله ليشمل النفقات المتعلقة بالمعالجة والتدخل في النسيج العتيق والبنايات الآيلة للسقوط.

5.3.4 محاربة الفقر والهشاشة الاجتماعية :

⇐ المرحلة الثانية من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية :

♦ التذكير بالأهداف :

يبلغ الغلاف المالي المخصص للمرحلة الثانية من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية 2011-2015 ما قدره 17 مليار درهم، تساهم فيها الدولة بنصيب 9,4 مليار درهم من خلال الميزانية العامة، و تروم تحقيق الأهداف التالية:

- ⇐ **برنامج مكافحة الفقر بالوسط القروي** والذي سيستفيد منه 701 جماعة قروية؛
- ⇐ **برنامج محاربة الإقصاء الاجتماعي بالوسط الحضري** والذي سيستفيد منه 530 حيا حضريا؛
- ⇐ **برنامج محاربة الهشاشة** من أجل دعم وتعزيز الإدماج العائلي والاجتماعي؛
- ⇐ **البرنامج الأفقي** لدعم أنشطة التكوين وتعزيز قدرات التواصل لدى الفاعلين المكلفين بالتنمية البشرية؛
- ⇐ **البرنامج الخاص بتأهيل المجال الترابي الذي** سيستفيد منه حوالي مليون شخص قاطنين ب 3.300 دوار تابعين ل 22 إقليم ، والذي يهم فك العزلة عن المناطق الجبلية .

♦ أهم الإنجازات :

- ⇐ إنجاز أكثر من **12.888** مشروع و إجراء للتنمية، من بينها **2.392** نشاط مدرللدخل لفائدة حوالي **2,74** مليون مستفيد برسم الفترة 2011-2013؛
- ⇐ تحقيق استثمارات بحجم يناهز **7,95 مليار درهم** تساهم فيها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بمبلغ **4,6 مليار درهم**.

♦ الآفاق المستقبلية :

- ⇐ تقوية وتوسيع البرامج الحالية لهذه المبادرة؛
- ⇐ إعطاء الأولوية لتعزيز آليات المواكبة لحاملي المشاريع المدرة للدخل؛
- ⇐ إحداث بنك وطني للمعلومات الخاصة بالمشاريع الناجحة ؛
- ⇐ وضع نظام دقيق للمراقبة و التتبع و تقييم الوقع.

⇐ صندوق التماسك الاجتماعي :

♦ نفقات الصندوق:

منذ إحداثه سنة 2012، ساهم صندوق التماسك الاجتماعي في تعزيز الإجراءات الاجتماعية التي تستهدف الساكنة المعوزة، خاصة عبر تمويل النفقات المتعلقة ب:

تعميم نظام المساعدة الطبية "RAMED"	دعم التمدرس ومحاربة الهدر المدرسي	دعم الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة

يهدف قانون المالية لسنة 2014 إلى تأمين موارد مالية إضافية لهذا الصندوق، وذلك من خلال:

- ✓ **إحداث الرسم الجوي للتضامن وإنعاش السياحة، و تحديد تعريفته في 100 درهم بالنسبة للدرجة الاقتصادية و 400 درهم بالنسبة للدرجة الأولى/ الأعمال، مع تخصيص 50% من حصيلته لفائدة الصندوق؛**
- ✓ **إقرار المساهمة الإبرائية برسم الممتلكات والموجودات المنشأة بالخارج، ورصد حصيلتها لفائدة الصندوق. و يحدد سعر هذه المساهمة كما يلي :**
  - **10% من قيمة اقتناء الممتلكات العقارية الموجودة بالخارج، و كذا من قيمة اكتتاب أو اقتناء الأصول المالية و القيم المنقولة و غيرها من سندات رأس المال أو الديون الموجودة بالخارج؛**
  - **5% من مبلغ الموجودات النقدية المرجعة للمغرب والمودعة في حسابات بالعملة الأجنبية أو بالدرهم القابل للتحويل؛**
  - **2% من مبلغ الموجودات النقدية المرجعة للمغرب والمباعة في سوق الصرف بالمغرب مقابل الدرهم.**

كما سيتم في المقابل توسيع قاعدة المستفيدين من هذا الصندوق ليشمل دفع دعم مباشر للنساء الأرامل في وضعية هشاشة.

♦ الإنجازات و التوقعات:

البرامج	إنجازات سنة 2012	إنجازات سنة 2013	توقعات سنة 2014
مواكبة تفعيل و تعميم نظام المساعدة الطبية	تسجيل **925.819 أسرة** نهاية سنة 2012 أي ما يناهز **2,54 مليون مستفيد.**	تسجيل **2 مليون أسرة** نهاية سنة 2013 أي ما يناهز **6 مليون مستفيد.**	توسيع قاعدة المستفيدين من هذا النظام وتحسين حكامته عبر تدبير جيد للموارد البشرية وتطوير إدارة المستشفيات العمومية.
برنامج تيسير لمحاربة الهدر المدرسي	استفادة **670.000 تلميذ** منحدر من **394.000 أسرة.**	استفادة **783.000 تلميذ** منحدر من **460.000 أسرة.**	استفادة **825.000 تلميذ** ينتمون إلى **475.000 أسرة.**
المبادرة الملكية "مليون محفظة"	**3.857.970 مستفيد**	**3.898.311 مستفيد**	**3.906.948 مستفيد**

⇐ صندوق التكافل العائلي :

- يقوم هذا الصندوق، بتقديم دفوعات مسبقة برسم النفقة لفائدة الأمهات المطلقات المعوزات وأطفالهن المستحقين للنفقة؛
- إلى غاية شهر غشت 2013، قام صندوق التكافل العائلي، بتنفيذ 1.599 حكما قضائيا بمبلغ إجمالي بلغ 12,49 مليون درهم.

6.3.4 دعم العالم القروي و المناطق الجبلية:

⇐ برنامج التأهيل الترابي :

أهم الأعمال المنجزة برسم برنامج التأهيل الترابي :

يهدف البرنامج الخامس الخاص بتأهيل المجال الترابي إلى تحسين ظروف عيش الساكنة في المناطق الجبلية والصعبة الولوج من خلال تعزيز الخدمات المرتبطة أساسا بالطرق و المسالك و الماء الصالح للشرب والكهرباء، وكذا تحسين الخدمات المرتبطة بالصحة و التعليم بما فيها السكن الوظيفي لفائدة موظفي التربية الوطنية و الصحة. و تقدر التكلفة الإجمالية لهذا البرنامج، بحوالي **4,9 مليار درهم** موزعة حسب مجال التدخل كما يلي:

- **الطرق** : **2.500** مليون درهم؛
- **الكهربة** : **1.162** مليون درهم؛
- **الماء الصالح للشرب** : **725** مليون درهم؛
- **السكن الوظيفي للمدرسين** : **450** مليون درهم؛
- **الصحة** : **75** مليون درهم؛

مجال التدخل	الانجازات إلى غاية يوليوز 2013
الصحة	* إنجاز 173 سكن وظيفي لفائدة موظفي الصحة * تشغيل 27 مستوصف بالوسط القروي * برمجة بناء 8 مراكز طبية * اقتناء 41 سيارة إسعاف
السكن الوظيفي للمدرسين	* إنجاز 1.795 سكن وظيفي لفائدة المدرسين
الطرق	* إنجاز 1.577 كلم من الطرق و المسالك * إنجاز 23 قنطرة * إنجاز 09 منشآت فنية
الكهربة	* كهربة 1.425 دوار * تزويد 705 دوار بالكهرباء
الماء الصالح للشرب	* إنجاز 252 نقطة ماء مزودة بالماء الصالح للشرب * تزويد 86 دوار بالماء الصالح للشرب * إنجاز 189 مشروع نقطة ماء * برمجة تزويد 36 دوار بالماء الصالح للشرب

⇐ مواصلة السياسات القطاعية المندمجة الموجهة للعالم القروي والمناطق الجبلية بهدف تسهيل ولوج الساكنة للتجهيزات الأساسية :

- ✓ ربط **35.600** قرية بالشبكة الكهربائية في متم **2012**، وقد بلغ معدل الربط بالشبكة **98%**؛
- ✓ رفع وتيرة تنفيذ برنامج تعميم تزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب قصد بلوغ معدل ولوج بنسبة **95% في أفق 2015**؛
- ✓ مواصلة تنفيذ البرنامج الوطني الثاني للطرق القروية من خلال بناء **1002** كلم من الطرق القروية وتهيئة **1345** كلم.

⇐ مواصلة تفعيل البرامج الممولة في إطار صندوق تنمية العالم القروي والمناطق الجبلية وفق نفس المقاربة المندمجة.

4.4 إعادة التوازن للمالية العمومية وضمان استقرار الموجودات الخارجية :

1..4.4 ضمان استقرار الموجودات الخارجية في حدود 4 أشهر من واردات السلع و الخدمات

دعم الصادرات	تقنين الواردات	تأمين احتياطي من العملة الصعبة
دعم العرض التصديري من خلال تسريع وتيرة إنجاز برامج استراتيجية "مغرب تصدير +" عبر : ⇐ افتحاص 250 مقاولة/ برنامج التدقيق من أجل التصدير؛ ⇐ توقيع 100 عقد/ برنامج خاص بعقود تنمية الصادرات؛ ⇐ تأسيس 15 اتحادا للتصدير/ برنامج دعم اتحادات التصدير؛ ⇐ تكوين 580 شخصا / برنامج التكوين و تقوية الكفاءات في مجال التجارة الدولية.	⇐ إعطاء الأولوية لتفعيل الإطار القانوني والتنظيمي لحماية المستهلك ؛ ⇐ مواصلة تطوير وتطبيق معايير الجودة والسلامة؛ ⇐ تسريع وتيرة تفعيل النظام المتعلق بوضعية المستوردين؛ ⇐ مواصلة محاربة عمليات إغراق الأسواق المغربية و التهريب و التقليص من قيمة الفواتير عند الاستيراد.	⇐ الحفاظ على استحقاق المغرب للخط الائتماني الممنوح من طرف صندوق النقد الدولي؛ ⇐ تفعيل الاستراتيجية السياحية من أجل تحقيق أهداف رؤية 2020، وفي هذا الإطار تم رصد 50% من حصيلة الرسم الجوي المحدث للتضامن وإنعاش السياحة لفائدة المكتب الوطني المغربي للسياحة ؛ ⇐ دعم ومواكبة المغاربة المقيمين بالخارج : ✓ إنعاش صندوق دعم الاستثمار الخاص بهم؛ ✓ تعزيز الإجراءات المتخذة لفائدتهم على مستوى الإدارة الضريبية والمحافظة العقارية. ⇐ تعبئة التمويلات الخارجية لضمان تمويل ناجع للسياسات الهيكلية و القطاعية، و ذلك في إطار الاتفاقيات الموقعة مع المؤسسات المالية العربية و الدولية.

2.4.4 خفض عجز الميزانية في حدود 4,9 % من الناتج الداخلي الخام

- **تحسين الموارد : توسيع الوعاء عبر حذف الاستثناءات والإبقاء عليها فقط بالنسبة للقطاعات ذات الأولوية الاقتصادية والاجتماعية.**

⇐ **حذف الاعفاء الضريبي بالنسبة للمستثمرين الفلاحيين الكبار، مع مواصلة تمتيع صغار ومتوسطي الفلاحين بهذا الاستثناء:**

- فرض الضريبة تدريجيا على الشركات الفلاحية الكبرى وعلى الدخول المتأتية من المستغلات الزراعية الكبرى التي تحقق رقم معاملات يفوق **5.000.000 درهم**، وإعفاء المستغلات الزراعية الصغرى والمتوسطة والنشاطات الأخرى ذات الطابع الزراعي، كليا وبصفة دائمة، إذا كان رقم معاملاتها السنوي يقل عن هذا السقف، و ذلك تفعيلا للتوجهات الملكية السامية في خطاب العرش ولتوصيات المناظرة الوطنية حول الجبايات، وفق البرنامج الزمني التالي:

✓ ابتداء من فاتح يناير 2014 إلى غاية 31 ديسمبر 2015 ، بالنسبة للمستغلات الزراعية التي تحقق رقم أعمال يساوي أو يفوق 35.000.000 درهما ؛
✓ ابتداء من فاتح يناير 2016 إلى غاية 31 ديسمبر 2017 ، بالنسبة للمستغلات الزراعية التي تحقق رقم أعمال يساوي أو يفوق 20.000.000 درهما ؛
✓ ابتداء من فاتح يناير 2018 إلى غاية 31 ديسمبر 2019 ، بالنسبة للمستغلات الزراعية التي تحقق رقم أعمال يساوي أو يفوق 10.000.000 درهما .

⇐ **إلغاء إعفاء الدخول المتأتية من إيجار البناءات الجديدة أو البناءات الإضافية طوال السنوات الثلاثة الموالية للسنة التي انتهى فيها بناؤها والاحتفاظ بخصم 40 % في إطار ترشيد النفقات الجبائية.**

⇐ **إصلاح الضريبة على القيمة المضافة خاصة فيما يتعلق بالتوسيع الأمثل للوعاء من خلال :**
- اقتصار أسعار الضريبة على القيمة المضافة على سعرين **10%** و **20%** ؛
- تطبيق سعر **10%** على بعض المنتجات و الخدمات الخاضعة لسعر **7%** ؛
- تطبيق سعر **20%** على بعض المنتجات و الخدمات الخاضعة لسعر **14 %**؛

⇐ **إحداث واجب إضافي على التسجيل الأول للسيارات ذات القيمة العالية، يطبق على قيمة السيارات دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة.**
⇐ **تحديد مبلغ الحد الأدنى للضريبة على الشركات بالنسبة للشركات الخاضعة لهذه الضريبة في 3000 درهم، و1500 درهم بالنسبة للخاضعين للضريبة على الدخل؛**
⇐ **توضيح أن التفويت الأول للعقارات غير المبنية المدرجة في المدار الحضري ابتداء من فاتح يناير 2013 يقصد منه التفويت بعوض؛**
⇐ **الرفع من قيمة المكوس الداخلية على الاستهلاك المفروضة على المشروبات المقوية والخمور.**

4.4 إعادة التوازن للمالية العمومية وضمان استقرار الموجودات الخارجية:

♦ ترشيد النفقات :

⇐ **ضبط نفقات الموظفين عبر التحكم في كتلة الأجور :**

- ترشيد استعمال المناصب التي تصبح شاغرة خلال السنة المالية عبر استعمالها حصريا لتسوية وضعية الموظفين في حالات الإلحاق أو الاستيداع أو تنفيذ أحكام قضائية أو قرارات إدارية ؛
- إرجاء تنفيذ القرارات المتعلقة بأية ترقية أو مراجعة للأجور والتعويضات أو الأنظمة الأساسية المتخذة خارج إطار قانون المالية للسنة إلى قانون المالية للسنة الموالية.

⇐ **ضبط نفقات السير العادي للإدارة و حصرها في الحد الأدنى الضروري مع التأسيس لمبدأ الاستغلال المشترك للإمكانيات المتوفرة:**

- الالتزام بعدم اقتناء و كراء السيارات إلا في الحالات الضرورية و المعللة و إخضاعها للترخيص المسبق لرئيس الحكومة؛
- العدول عن برمجة أية بنايات أو مساكن إدارية جديدة و تقليص نفقات الكراء المتعلقة بها مع تشجيع اللجوء إلى الائتمان الإيجاري العقاري؛
- عقلنة المهام بالخارج و حصر مصاريفها في الحد الأدنى الضروري لما يضمن التمثيل الرسمي في مختلف المنتديات و المؤتمرات الدولية و الاقتصاد في نفقات النقل المرتبطة بهذه المهام؛
- تقليص كلفة المشتريات عبر تفعيل مقتضيات المرسوم الجديد للصفقات العمومية فيما يتعلق بتكتل المشتريات.

⇐ **ترشيد نفقات الاستثمار وربطها بقدرة الإنجاز و بتحقيق النتائج:**

- اعتماد التقييم كأداة للرفع من القدرة الاستشرافية في مجال البرمجة الميزانية؛
- العمل على ترشيد النفقات المتعلقة بالدراسات وربطها بالأهداف والنتائج المتوخاة منها، مع الحرص على تفعيل وتثمين الدراسات المنجزة والاستفادة المتبادلة بين مختلف القطاعات في المجالات ذات التدخل المشترك؛
- إلغاء اعتمادات الاستثمار المرحلة التي لم تكن محل أمر بالأداء ما بين فاتح يناير 2011 و 31 ديسمبر 2013.

الموقع الإلكتروني لوزارة الاقتصاد والمالية
www.finances.gov.ma

الموقع الإلكتروني للخزينة العامة للمملكة
www.tgr.gov.ma

الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب
www.tax.gov.ma

الموقع الإلكتروني لإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة
www.douane.gov.ma

المملكة المغربية

وزارة الاقتصاد والمالية

مديرية الميزانية

شارع محمد الخامس الحي الإداري الرباط – المغرب

الهاتف : 05-37-67-72-67 (212+) الفاكس : 05-37-67-75-30 (212+)